

٢ — وترجو من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين يتولى هـو تعيينهم ، باستكمال التقرير المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللمصروفات العسكرية " بحيث يطابق الحالة الراهنة ، مع تناول نفس المواضيع الأساسية ، ومراعاة كل ما يرى ضرورته من التطورات الجديدة ، وأن يحيله الى الجمعية العامة في وقت يمكنها من النظر فيه في دورتها الثانية والثلاثين ؛

٣ — وتدعو جميع الحكومات الى مد يد المساعدة والتعاون التام الى الأمين العام لضمان اجراء هذه الدراسة بأكثر الطرق فعالية ؛

٤ — وتدعو المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية الى أن تتعاون مع الأمين العام في اعداد التقرير ؛

٥ — وتقرر ادراج البند المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر على سلم العالم وأمنه " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين .

الجلسة العامة ٢٤٣٢

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٦٣ (د - ٣٠) — تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٤ (د - ٢٩)

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٢٥٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ،

وان تلاحظ مع التقدير أن تقرير ١٩٧٤ لفريق الخبراء الاستشاريين المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية قد تم اصداره ضمن منشورات الأمم المتحدة (١٨) وأن الأمين العام عمل على توزيعه على نطاق واسع ،

وقد درست تقرير الأمين العام (١٩) المتضمن آراء الدول واقتراحاتها بشأن الأمور التي يتناولها التقرير المذكور أعلاه ،

وان ترى أن تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية ، وكذلك الآراء والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام ، توضح الحاجة الى اجراء مزيد من الدراسة للعديد من المسائل المعقدة المبينة فيهما ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بمسئولية الحاجة الى قيام الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك جميع الدول الاخرى التي تضاهيها في المصروفات العسكرية ، باجراء تخفيض في ميزانياتها العسكرية ،

وان تؤكد من جديد أيضا اقتناعها بوجوب استخدام جزء من الأموال التي تتوفر نتيجة
لذلك في الانماء الاجتماعي والاقتصادي ، وخاصة في البلدان النامية ،

وان تلاحظ مع القلق أن مصروفات العالم العسكرية آخذة في الازدياد عاما بعد عام ،
واقترنا على منها بما كان صيانة الأمن الدولي بمصروفات عسكرية عالمية تقل كثيرا عن مستوياتها
العامة الحالية ،

١ - تناشد جميع الدول ، وخاصة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك
جميع الدول الاخرى التي تضاهاها في المصروفات العسكرية ، أن تحاول جاهدة التوصل الى
تخفيضات متفق عليها في ميزانياتها العسكرية ؛

٢ - وتحث الدولتين اللتين لديهما أعلى مستوى من الانفاق العسكري ، مقيسا بالقيمة
المطلقة ، على اجراء تخفيضات في ميزانيتهما العسكريتين ريثما يتم التوصل الى مثل ذلك الاتفاق ؛

٣ - وترجو من الابن العام أن يعيد ، بمساعدة فريق من الخبراء المؤهلين يعينهم هو
بعد التشاور مع الدول الأعضاء ، تقريراً يتضمن تحليلاً عميقاً ودراسة محدودة لمختلف الامور المنصوص
عليها في الفقرة ٥ أدناه ، على أن يتضمن نتائج وتوصيات ؛

٤ - وتدعو جميع الحكومات الى مد يد التعاون التام لتقديم كل ما يلزم من مساعدة
في اعداد ذلك التقرير اعداداً جيداً ؛

٥ - وتقرر أن يشدد التقرير بوجه خاص على الأمور الآتية :

(أ) تعريف القطاع العسكري والمصروفات العسكرية ونطاق كل ، وكذلك تبويب وتكوين
المصروفات في اطار الميزانيات العسكرية ، توخياً لبلوغ الهدف الشامل المتمثل في التوصل الى
تحديدات وتعريفات تحظى بالقبول العام ويمكن تطبيقها عالمياً ، بالإضافة الى نظام حسابي موحد ،
كيما يتسنى اجراء مقارنات فعلية بين الميزانيات العسكرية ؛

(ب) تقييم موارد القطاع العسكري ، مع مراعاة اختلاف الانظمة الاقتصادية واختلاف هيكل
الانتاج داخل نطاق القطاع العسكري ، بقصد دراسة طرق تعيين العلاقات بين الموارد والنتائج
الحربي ؛

(ج) عامل الخفض بسبب تغير الأسعار في مجال الانتاج الحربي في البلدان المختلفة
بقصد دراسة طرق قياس الاتجاهات الحقيقية للمصروفات في فترة زمنية معينة ، مع مراعاة الاختلافات
في معدل تغيير الأسعار بين البلدان ؛

(د) المقارنة الدولية للقيم وأسعار الصرف المتصلة بالانتاج الحربي ، بقصد دراسة
طرق اجراء مقارنات نقدية دقيقة للمصروفات العسكرية ؛

٦ - وترجو من الأمين العام أن يقدم التقرير المذكور الى الجمعية العامة في دورتها
الحادية والثلاثين ؛

٧ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها العادية والثلاثين بنداً عنوانه
" تخفيض الميزانيات العسكرية : تقرير الأمين العام ، المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤٦٣
(د - ٣٠) " .